اثر الانفاق العام في معدلات البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٧

The effect of public spending on unemployment rates in Iraq for the period 2003-2017

م .م ابتهال ناهي شاكر المرشدي
Ibtihal Nahi Shaker
كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة كربلاء
College of Administration and Economics / University of Karbala
ebtehalnahe@gmail.com

الملخص

تعد البطالة من المشاكل الكبيرة التي تعاني منها اغلب البلدان سواء كانت متقدمة او النامية ومنها العراق، ولابد من ايجاد السبل الكفيلة للتخلص او التقليل من الاثار السلبية للبطالة ومن احد اهم هذه السبل هو السياسة الانفاقية ، اذ يهدف البحث الى بيان العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ ، وتضمن البحث ثلاث مباحث اختص الاول منها بالجانب النظري للأنفاق العام في حين تناول المبحث الثاني مشكلة البطالة من حيث تعريفها ومفهومها واسبابها ومقترحات لحل هذه المشكلة، وانفرد المبحث الثالث بالجانب القياسي لمعرفة تأثير السياسة الانفاقية في البطالة بالعراق ،وقد استخدم نموذج الانحدار الخطي لبيان ذلك، واوضحت النتائج وجود علاقة معنوية بين الانفاق العام ومعدلات البطالة في العراق، ولكن على الرغم من ذلك الا انها لم تتمكن من تخفيض معدلات البطالة، كذلك ارتفاع اهمية الانفاق الاستهلاكي بالنسبة الى الانفاق الاستثماري بشكل كبير كما تبين ان الاقتصاد العراقي يعاني من بطالة مقنعة ، اذ تشير تقديرات منظمة العمل الدولية نسبة البطالة في العراق بما بين الربع والثلث من السكان وتشير تقديرات اخرى الى انها تزيد على النصف، ومن التوصيات المهمة التي نتجت عن هذا البحث هي العمل بشكل فاعل على تنويع مصادر الايرادات وعدم الاقتصار على القطاع النفطي، كذلك تشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية لتساهم باستقطاب العمالة، كذلك ضرورة ترشيد الانفاق العام والتوازن بين شقيه الاستهلاكي والاستثماري.

الكلمات الافتتاحية: الاقتصاد الريعي ،البطالة في العراق ،التنمية الاقتصادية ،السياسة الانفاقية،

Abstract

Unemployment is one of the major problems that most countries suffer from, whether developed or developing, including Iraq, and it is imperative to find ways to eliminate or reduce the negative effects of unemployment and one of the most important of these methods is the spending policy, as the research aims to clarify the relationship between public spending and unemployment rates In Iraq for the period 2003-2017, the research included three topics, the first of which was concerned with the theoretical aspect of public spending, while the second topic dealt with the problem of unemployment in terms of its definition, concept, causes, and proposals for solving this problem. Linear regression model to demonstrate this, and the results showed a significant relationship between public spending and unemployment rates in Iraq, but in spite of that, it was not able to reduce unemployment rates, as well as the high importance of consumer spending in relation to

investment spending significantly, as it turned out that the Iraqi economy is suffering From disguised unemployment, as the estimates of the International Labor Organization indicate the unemployment rate in Iraq between a quarter and a third of the population, and other estimates indicate a It is more than half, and among the important recommendations that resulted from this research is to work actively to diversify sources of revenue and not be limited to the oil sector, as well as to encourage domestic and foreign investments to contribute to attracting employment, as well as the need to rationalize public spending and balance between the consumption and investment sides.

المقدمة

تعد مشكلة البطالة من اهم المواضيع الاقتصادية التي لاقت اهتمام واسع من لدن الباحثين عموما والاقتصاديين خصوصا وذلك لما لها من اهمية كبيرة كونها من المشاكل البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بشكل واضح جدا لذا ارتأينا ان نسلط الضوء على احد سبل معالجة هذه المشكلة وهي احد اهم ادوات السياسة المالية والمتمثل بالإنفاق العام واثره في تغيير معدلات البطالة في العراق وكما نعلم الاهمية الكبيرة للسياسة المالية اذ تعالج الكثير من المشاكل الاقتصادية في البلدان النامية لاسيما في العراق الذي يعد ذا اقتصاد ريعي بحت من ثم يكون دور الدولة والمتمثل بسياستها الانفاقية دور واضح وكبير كما سيتبين لنا لاحقا .

مشكلة البحث:- تتمثل مشكلة البحث من خلال التساؤل الاتي : هل استطاعت السياسة الانفاقية المتبعة في الاقتصاد العراقي في الحد من مشكلة البطالة؟.

اهمية البحث : يكتسب البحث اهميته من الابعاد الاجتماعية والاقتصادية للأنفاق العام وتأثيره في بعض المتغيرات الاقتصادية كالبطالة اذ ان الانفاق العام وبشقيه الاستهلاكي والاستثماري يمارس دورا كبيرا في رفع مستوى التشغيل وتقليل معدلات البطالة.

هدف البحث : يهدف البحث الى بيان اثر الانفاق العام في معدلات البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ .

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها ان زيادة الانفاق الحكومي يعمل على تقليل معدلات البطالة في العراق

الحدود الزمانية والمكانية للبحث : تم اعتماد سلسلة زمنية قدرها ١٥ سنة اي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ في الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث : تناول البحث ثلاث مباحث الاول منها يناقش مفهوم الانفاق العام ،اركانه، اقسامه، اثاره ، ومؤشرات الانفاق العام في العراق اما المبحث الثاني فاهتم بموضوع البطالة مفهوما، انواعا، اسبابا، واثارها ومؤشراتها في العراق فيما اختص المبحث الثالث بالجانب التطبيقي لقياس مدى فاعلية تأثير الانفاق العام على تغيير معدلات البطالة في العراق.

المبحث الاول

الانفاق العام في العراق

اولا:. تعريف الانفاق العام

يعرف الانفاق العام اقتصاديا على انه (المصاريف التي تتحملها الحكومة خلال ممارستها لإدارة الدولة) والنفقات التي تقوم بها الدولة او السلطة العامة في ظروف مماثلة لظروف الافراد والهيئات الخاصة فتعد مشابهة للنفقات الخاصة مثل نفقات مصالح الماء والكهرباء والاستثمار وبعض الصناعات الاخرى وهي بذلك لا تختلف من الناحية الاقتصادية عن النفقات الخاصة بشيء وعليه يهدف التمييز بين النفقات العامة والنفقات الخاصة الى معرفة تأثير تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي وفي الحياة الاجتماعية بصورة عامة.[١]

وينظر اقتصاديون اخرون الى النفقات العامة الى انها المبالغ التي تتولى الدوائر الحكومية صرفها ثمناً للسلع والخدمات التي تحصل عليها لإنجاز الانشطة والاعمال المنوطة بها مثل الرواتب والاجور والعلاوات واثمان الماء والكهرباء والاجهزة والمعدات والآلات والايجارات وغيرها، في حين يصفها اخرون بانها المبالغ التي تدفعها الحكومة الى المؤسسات والافراد مقابل الحصول على سلع وخدمات استهلاكية او انتاجية . وكذلك المبالغ التي تدفعها كفوائد القروض الحكومية .[٢]

ثانيا:- اركان الانفاق العام

بما ان الانفاق العام هو(مبلغ من النقود يقوم بأنفاقه شخص معنوي بهدف تحقيق نفع عام).

ويتضح من خلال هذا التعريف للأنفاق بانه يتكون من ثلاث عناصر والتي تمثل اركان النفقة العامة وهي[٣]

أ- الصفة النقدية (النفقة العامة مبلغ نقدي):

اذ تقوم الدولة بأنفاق مبلغ نقدي للحصول على السلع والخدمات لممارسة نشاطها اي كل ما تنفقه الدولة سواء كان الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة او شراء السلع والخدمات اللازمة للعمليات الانتاجية او المنح والاعانات والمساعدات بمختلف اشكالها يجب ان تأخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال الانفاق العام. ولذا فأن اي عملية غير نقدية تتبعها الدولة في الحصول على متطلباتها جبرا كان او بدون مقابل كما في حالات السخرة والاستيلاء او بدفعها مقابل محدود وبجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل اتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل ضمن اطار الانفاق العام.[٤]

ب- صدور النفقة العامة من الدولة او احد تنظيماتها:

يعد اشتراط صدور النفقة العامة من جهة عامة – الدولة او احد تنظيماتها- ركناً اساسيا لوجود النفقة ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الشخصيات المعنوية العامة والدولة والهيئات الوطنية والمؤسسات الحكومية العامة كافة، كما يندرج تحتا ايضا نفقات المشروعات العامة فخضوع هذه المنشآت الى تنظيم تجاري في ادارتها وسعيها لتحقيق الارباح لا يخفي طبيعتها كجهاز من اجهزة الدولة يقوم بنشاط مميز بقصد تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية معينة، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الانفاق العام هي الدولة من خلال اجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمصادق عليها من قبل البرلمان، اما اذا صدرت النفقة من افراد او مؤسسات – خيرية مثلا- فلا تعد نفقة عامة لا نها لم تخرج من خزينة الدولة.[٥]

ج- الانفاق العام يهدف الى تحقيق نفع عام:

اذ يجب ان تصدر النفقة الحكومية مصحوبة بهدف اساس وهو اشباع حاجة عامة وتحقيق نفع عام وعلى هذا الاساس لاتعد نفقة عامة تلك التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الافراد ، ويستند التبرير لهذا الشرط على اساس

ان الافراد يتساوون جميعا في تحمل الاعباء كالضرائب ومن ثم ينبغي مساواتهم بالانتفاع من الدولة عن طريق نفقاتها العامة بمعنى ان تكون النفقة سداد لحاجة عامة وليست لمصلحة خاصة.(٦)

ثالثا:. تقسيمات الانفاق العام :

بما انه الانفاق العام يراد به مجموع النفقات الحكومية سواء كان الغرض منها اشباع حاجة عامة او اقامة مشارع ذات نفع اجتماعي او المساهمة في تخفيف العبء عن كاهل المواطنين محدودي الدخل لذا نجد ان هناك عدة تقسيمات للنفقات العامة اختلفت أولويتها باختلاف السياسة المتبعة لكل حكومة ومن هذه التقسيمات (٧)

اولاً: التقسيمات العلمية:. ويقصد بها التقسيمات النظير التي تناولها علماء المالية العامة والتي تعتمد على التكرار او الدورية او حسب اهدافها او حسب نطاق سريانها واثارها الاقتصادية.

١- تقسيم النفقات حسب انتظامها/ وتنقسم الى:.

أ- النفقات العادية : وهي النفقات التي تظهر كل عام او التي تظهر بصفة دورية محددة و متكررة مثل الاجور والرواتب ونفقات التعليم والصحة .

ب- النفقات غير العادية :هي التي لا تظهر ولا تتجدد بصورة متكررة بل يغلب عليها الطابع العرضي غير المتوقع اي انها تلك النفقات التي تظهر الحلجة لها في لحظات غير متوقعة كالنفقات الحربية والكوارث الطبيعية وغيرها.

٢- تقسيم النفقات من حيث مقابلها/ وتنقسم الى:.

أ- نفقات حقيقية: وهي تلك النفقات التي تتم بمقابل اي الثمن الذي تدفعه الدولة للحصول على سلعه او خدمه معينة مثل الاجور والرواتب والصيانة والتعمير واقامة المشاريع الاقتصادية وغيرها.

ب- نفقات تحويلية :هي النفقات التي لا تتم لمقابل معين اي انها تمثل تيار نقدي من قبل الدولة لا يقابله تيار سلع او خدمات من قبل الافراد مثل نفقات دعم السلع والخدمات ونفقات الضمان الاجتماعي ومنها:

ب-١- **النفقات التحويلية الاقتصادية:** وهي النفقات التي تهدف الى تحقيق هدف اقتصادي مثل الاعانات والمنح والهبات الاقتصادية والنفقات الخدمية على الطاقة والبنى التحتية .

ب-٢- **النفقات التحويلية المالية:** كنفقات الدين العام والاوراق المالية والسندات المالية الاخرى

ب-٣- **النفقات التحويلية الاجتماعية** ويقصد بها قيام الحكومة بتقديم المساعدات والمبالغ للطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود خلال فترة استثنائية تكون تلك الطبقات بحاجة لهذه النفقات.(٨)

٣- تقسيم النفقات من حيث اثارها/ وتقسم الى:.

أ- النفقات الانتاجية :.هي النفقات التي تعطي مردودا اقتصاديا وتسهم في زيادة التكوين الرأسمالي للدولة وتوسع الطاقة الانتاجية مثل النفقات الخاصة بإقامة المصانع .

ب- النفقات الاستهلاكية:. هي نفقات ليس لها مردود اقتصادي كالمتنزهات وشق الطرق ويطلق عليها بالنفقات الجارية.

٤- تقسيم النفقات من حيث سريانها/ وقسم الى:.

أ- نفقات مركزية: هي النفقات الموجهة لعموم المجتمع والتي تتولى الحكومه انفاقها مثل نفقات الدفاع والخارجية .

ب- نفقات محلية: هي النفقات الموجهة الى منطقة معينة وتقون بأنفاقها غالبا الادارات المحلية

٥- تقسيم النفقات حسب قابلية منافعها للتجزئة/ وتقسم الى:.

أ- **المنافع او الخدمات القابلة للتجزئة:** هي تلك المنافع او الخدمات التي يمكن تحديد نصيب الفرد منها وبالتالي تحديد قيمتها مثل خدمات النقل العام او الخدمات الصحية او المشروعات الانتاجية ويتم تمويلها من الرسوم اذا كان النفع العام اكبر من الخاص او من الثمن العام اذا كان النفع الخاص اكبر من النفع العام.

ب- **المنافع والخدمات غير القابلة للتجزئة:** هي تلك المنافع او الخدمات التي لا يمكن تحديد نصيب الفرد مها ومثالها الخدمات التقليدية للدولة كمرفق الامن والجيش والقضاء والسلطة التشريعية اي تعتبر نفقات عامة للدولة ويتم تمويلها عن طريق الضرائب بتوزيع عبئها على افراد المجتمع كافة كل حسب مقدرته المالية وذلك لصعوبة تحديد مقدار المنفعة او الخدمة التي يحصل عليها كل فرد.(٩)

رابعا:. أثار الانفاق العام على الاقتصاد الكلي

للأنفاق العام اثار مضاعفة على الاقتصاد وتكون اكثر من تلك التي تقوم على اساس نقل او تخفيض الضرائب وعلى الحكومة التي تتبع سياسة الانفاق ان تعمل على دراسة موازنتها وتامين الايرادات قبل طرح خطة الانفاق على الجمهور،(١٠)

اما ما يخص الاثار الكلية للأنفاق العام فقد يؤثر ذلك على العناصر التالية (١١)

أ- تأثير التوظيف والدخل ، ب- تأثير السيولة النقدية ، ج- تأثير الموازنة

اي ان الانفاق الحكومي يباشر اثارا في الاقتصاد القومي فهي تترتب بشكل مباشر او غير مباشر على الكميات الاقتصادية (اي على الانتاج والاستهلاك والاستثمار والادخار)، كما انها ترتب اثارا اخرى على المستوى العام للأسعار وعلى كيفية توزيع الدخل القومي بين مختلف فروع الانتاج وبين مختلف عوامله (١٢)،كما ترتب تأثيرا هاما على التوازن الاقتصادي وانها تشكل اداة هامة من ادوات السياسة الاقتصادية ويزيد من اهميتها كبر حجمها وتنوع ميادينها، اذ ان هذا الانفاق سيولد دخلا للقطاع الخاص وان حجم الانفاق العام سيؤثر على الدخل الكلي في الاقتصاد واتجاه الانفاق سيحدد توزيع ذلك الدخل .(١٣) ، ويمكن توضيح اثر الانفاق على الاقتصاد الكلي من خلال الشكل البياني التالي :(١٤)

الشكل(١) في حالة اتباع سياسة توسعية بالإنفاق العام.

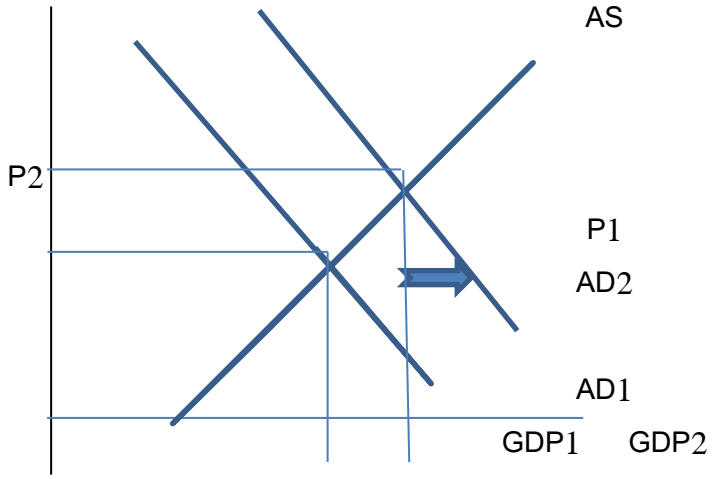

Campbell R .McConnell ,Stanley L .brae ,Macroeconomics Principles ,Problems and Policies,2003,p215

يتضح من الشكل (١) ان زيادة الانفاق العام سيولد دخلا للقطاع الخاص وبذلك ينتقل منحنى الطلب الكلي من AD1 الى AD2 وان حجم الانفاق العام سيؤثر على الدخل الكلي (الناتج المحلي الاجمالي) في الاقتصاد وبالتالي ارتفاع الاسعار وهذا الانفاق سيؤدي الى (الانتقال من مستوى GDP1 الى GDP2) .

اما في حالة اتباع سياسة انكماشية.[١٥]

اذ تتمثل بقصور الطلب الكلي عن العرض الكلي اي هي الحالة التي يقل فيها اجمالي الانفاق العام عن اجمالي الانتاج القومي، وبعبارة مبسطة هو كمية قليلة من النقود تطارد كمية كبيرة من السلع فيؤدي ذلك الى انخفاض في الاسعار وتفشي البطالة بمعدلات تتزايد كلما اتسعت الفجوة الانكماشية وهي مقدار الزيادة في العرض الكلي عن الطلب الكلي.[١٦]

الشكل(٢) في حالة اتباع سياسة انكماشية بالإنفاق العام.

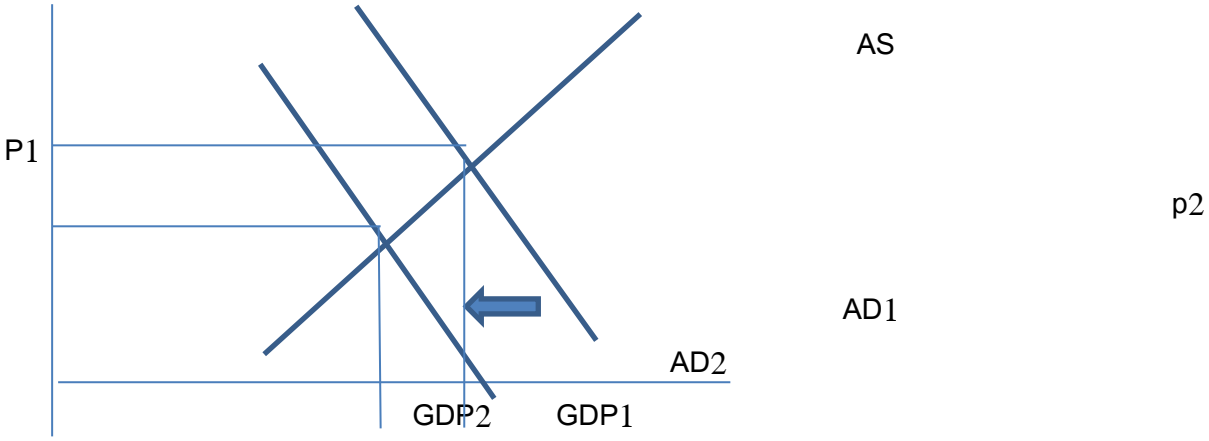

Campbell R .McConnell ,Stanley L .Brue ,Macroeconomics Principles ,Problems and Policies,2003,p217

ونلاحظ من الشكل (٢) التأثير العكسي في حالة اتباع الدولة سياستها لمالية الانكماشية بتقليل الانفاق العام وانتقال منحنى الطلب الكلي الى مستوى اقل سيؤدي بالتالي الى انخفاض الاسعار و انخفاض مستوى الدخل الكلي بمقدار الانخفاض الحاصل بين (GDp1 و GDP2)، اذآ بعد كل هذا على الحكومة ان تعمل على ترشيد الانفاق اي ان تقوم بالإنفاق على القطاعات التي لا يستطيع القطاع الخاص الاستثمار بها وان تعمل على تخصيص الموارد بالشكل الامثل.[١٧]

المبحث الثاني

مشكلة البطالة في العراق

اولا:. تعريف البطالة:

يمكن تعريف البطالة بأنها حالة الأفراد الذين لا يعملون على الرغم من أنهم جادون في البحث عنه أو أنهم ينتظرون العودة إلى العمل، إي أن الفرد يعّد عاطلاً عن العمل إذا كان لا يعمل، فضلاً عن أنه بذل جهداً للحصول عليه أثناء المدة الزمنية الماضية (كأن تكون شهراً) أو أنه سرح مؤقتاً من عمله وينتظر أن يعود إلى عمله مجدداً أو أنه ينتظر تسلم عمل أثناء المدة المقبلة ، وتعرف البطالة أيضاً بأنها الظاهرة أو الحالة التي لا يستطيع الأفراد ممارسة النشاطات أثناء مدة زمنية معينة، وذلك بسبب وجود عوامل خارجة عن أرادتهم على الرغم من أن هؤلاء الأفراد هم في سن العمل وراغبين فيه وقادرين عليه وباحثين عنه وتسمى في هذه الحالة بالبطالة الكاملة. [١٨]

ويمكن تعريفها أيضاً بكونها تعبر عن كمية من وقت العمل ومن طاقة العمل أو من كليهما لم يتم الاستفادة منها في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات بشكل أمثل ، وكذلك تعرف البطالة على أنها عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن تتوفر له القدرة على العمل والرغبة فيه، كما أن البطالة تعني أيضاً ترك بعض الإمكانات المتاحة للمجتمع دون استغلال ويعّد

ذلك بمثابة هدر للموارد ، وتعرف أيضاً على أنها الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات، وذلك خلال فترة زمنية محددة أي أن حجم البطالة يعكس حجم الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل فبالرغم من اختلاف التعريف في مفهوم البطالة هناك صعوبة بين الاقتصاديين في تعريف البطالة، ومع ذلك فأن التعريف الأكثر شيوعاً هو " وجود رغبة لدى العامل للعمل عند مستوى معين من الأجور". وتحسب البطالة بالمعادلة الآتية :[١٩]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العمال العاطلين}}{\text{القوة العاملة في البلد}} \times ١٠٠$$

وتعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، فمن الصعب القول بإمكانية توظيف كل العمل المتاح كما كان يرى الكلاسيك وقد أظهرت النظرية الكينزية أن العمالة الكاملة هي مجرد وضع أمثل يتمناه أي اقتصاد ولكن يتعذر تحقيقه والوضع العادي هو العمالة غير الكاملة ، ومعنى ذلك أن هناك قدراً من البطالة يتواجد في أي اقتصاد، والمشكلة في ارتفاع هذا القدر مما يهدر الاقتصاد ويمارس أثاراً عكسية عديدة على جوانبه المختلفة. [٢٠]

ولذلك فأن النهوض بمستوى العمالة والحد من البطالة يعّد من أهم الأهداف الاقتصادية المعاصرة، إلا أن بلوغ هذا الهدف يستلزم تقصي أسباب البطالة حتى يمكن علاجها وبالتالي خفض معدلاتها

ثانيا:. انواع البطالة

تصنف البطالة الى انواع رئيسية هي:.[٢١]

أ- **البطالة الاحتكاكية** : وهي البطالة الناشئة من التغييرات الثابتة في الاقتصاد وبالتالي تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة ، وان حجم البطالة الاحتكاكية وفترة استمرارها يتوقفان على مدى سرعة حصول العامل الذي في حالة بطالة على العمل الجديد ومدى توافر المعلومات الصحيحة والدقيقة عن سوق العمل (العرض والطلب في الأعمال المختلفة – شروط التوظيف ونوعية المهارات المتصلة في كل منها) فكلما كانت هذه المعلومات متوفرة وفي متناول جميع العمال وفق العامل للعمل الذي يريده أسرع فتنخفض البطالة الاحتكاكية.

ب- **البطالة الهيكلية:** وهي البطالة الناتجة عن عدم انسجام المؤهلات الفنية مع فرص العمل المتاحة للعاطلين.

ت- **البطالة الدورية:** وهي البطالة التي ترتبط بالدورة الاقتصادية وتنشأ عندما يكون هناك نقص عام في الطلب الكلي نتيجة لمواجهة الاقتصاد دورات من حالات الكساد والانتعاش . [٢٢]

ث- **البطالة المقنعة:** تتصرف البطالة هنا إلى الأفراد الذين يعملون فعلاً ولكنهم لا يضيفون شيئاً يذكر إلى الإنتاج القومي، فهم في حالة عمالة ظاهرياً فقط بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع أو خدمات بحيث لو سحبنا هؤلاء الذين في بطالة مقنعة من الاقتصاد لما تأثر الإنتاج القومي، فالمعنى المراد هنا هو تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بصورة تفوق الحاجة الفعلية للعمل.

ج- **البطالة الإجبارية (القسرية)** : هي البطالة التي لا اختيار للإنسان فيها وإنما تفرض عليه أو يبتلى بها فقد يكون سببها تغيير لصنعته أو مهنته مع عدم تعلمه لمهنة أو خدمة غيرها في الصغر يكسب منها قوته، بأن أهمل أهله تعليمه في الصغر أو غير ذلك من الأسباب، أو تعلم مهنة وكسد سوقها لتغيير الزمن وتطوره وقد تكون لديه مهنة لكنه لا يملك آلات حرفته ولا سيما إذا كان يعمل في دولة ولسبب من الأسباب طردته من أراضيها، وقد يعرف التجارة لكنه لا يملك رأس المال الذي تدور به التجارة وتكون المسؤولية هنا على الدولة (صاحب العمل) في تأمين العمل لكل عاطل عنه وراغب فيه أو تأمينه وأسرته من الجوع والفقر ، ويمكن توضيح البطالة الإجبارية (القسرية) بالشكل الآتي:- [٢٣]

الشكل (٣) البطالة الإجبارية (القسرية)

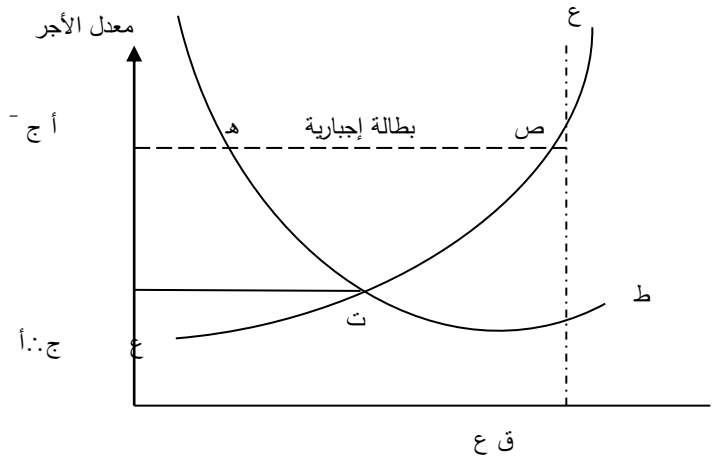

المصدر: عبد الجبار عبود الحلفي ، الاقتصاد العراقي ،مركز العراق للدراسات، مطبعة البينة، بغداد ٢٠٠٨،ص٨٠

من الشكل (٣) نرى أن معدل الأجر السائد قد ارتفع إلى مستوى (أج –) بدلاً من أن يكون عند نقطة التوازن (ت) في هذه الحالة يكون لدينا عدد من العمال المؤهلين الباحثين عن عمل أكثر مما لدينا من وظائف تبحث عن من يشغلها ، إن عدد العمال المستعدين للعمل مقابل الأجر (أ ج–) يكون عند النقطة (ص) على منحنى العرض، لكن لا تريد المؤسسات أن تستخدم سوى العدد (هـ) من العاملين وبالتالي يكون هنالك فائض من العمال الممثلين بالنقط من (هـ) إلى (ص) عاطلين قسرياً أي أنهم عمال مؤهلين وراغبون في العمل وفق الأجر السائد لكنهم لا يجدونه.

رابعا:. آثار البطالة

يترتب على البطالة آثار متنوعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهي بالتأكيد اثأر سلبية نذكر منها :.[٢٤]

١– انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ما كان يمكن إن ينتجه المتعطلون فيما لو استغلوا وبالتالي فان حجم السلع والخدمات المتوفرة في السوق سيكون اقل في حالة وجود البطالة ويزيد هذا النقص مع زيادة حجم البطالة .

٢– تعطل جزء من رأس المال المتمثل بالمعدات والآلات وخطوط الإنتاج التي كان يشتغل بها هؤلاء المتعطلون مما يدل على انخفاض مستوى الانتفاع الأمثل من الموارد المتاحة للمجتمع.

٣– كلما طالت مدة تعطل الفرد فقد معها مهارته في العمل الذي كان يمارسه وبالتالي تتجه كفاءته الى الانخفاض مع مرور الزمن وهذا يعني ان تشغيله من جديد سيتم بكفاءة ادنى . مما يشير الى ضرورة تدريبه وتأهيله اي ان انفاقا متزايدا عليه سيتم لإعادته الى مستواه السابق قبل تعطله مما يشكل هدرا في الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع.

٤– زيادة نفقات الدولة عن طريق زيادة حجم تعويضات البطالة التي تدفعها للمتعطلين عن العمل حيث كان يمكن توجيه هذه النفقات الى مجالات اخرى اكثر فائدة للمجتمع .[٢٥]

٥– البطالة قد تدفع الافراد على اتباع اساليب غير مشروعه في الحصول على دخل مما يسهم في زعزعة الاستقرار الاجتماعي بشكل عام من جهة وما يترتب عليها من ضرورة في زيادة نفقات الدولة لتوفير حماية اكبر للأمن الداخلي من جهة اخرى.

٦– ان عدم قدرة الشباب على العمل قد تؤدي الى انخفاض منزلتهم الاجتماعية من خلال اللهو والراحة وعدم القدرة على الضبط وتحمل المسؤولية.

٧- تنعكس اثار البطالة بصورة غير مباشرة على نفسية الفرد المتعطل عن العمل والتي قد تؤدي الى حالات الاعتداء على نفسه او على الاخرين. [٢٦]

٨- يمكن ان تولد البطالة مشاكل اجتماعية وتحول الشباب نحو ممارسة انشطة غير مشروعة كالسرقة والانضمام للعصابات وبيع لمخدرات وتعاطيها.

المبحث الثالث

قياس وتحليل اثر الانفاق العام في معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

اولاً:. مؤشرات الانفاق العام في العراق

يبرز دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من تحليل كينز في الدخل والعمالة والتشغيل حتى اصبحت السياسة المالية تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق تأثيرها في الطلب الكلي الفعال وبذلك اعتبرت السياسة المالية اهم الأسلحة في علاج البطالة ،[٢٧] لذا تعد سياسة الانفاق التي تقوم على اساس طبيعة دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اذ يمارس الانفاق العام دورا اساسيا في تمويل النشاط الاقتصادي التنموي من جهة وتمويل فعاليات الدولة الاساسية في مجال الخدمات العامة بحكم وظائفها الاساسية في قيادة وتوجيه المجتمع من جهة اخرى ،[٢٨] وفي الاقتصاد العراقي كان للأنفاق العام اهمية كبيرة اذ اعتمد المواطن العراقي على الدولة في المحافظة على مستويات معيشته نتيجة لظروف الحصار الاقتصادي وما خلفه الاحتلال فيما بعد اذ وجهت الدولة الى اكثر من نصف نفقاتها العامة بصور نفقات تحويلية تحول الى المواطن العراقي دون مقابل وتمثلت بالاتي:[٢٩]

أ- دعم البطاقة التموينية ب- دعم الوقود ج- دعم المزارعين د- اخرى

وبعدما تغيرت الاوضاع السياسية والاقتصادية عام ٢٠٠٣ اضيفت البنود التالية:.

أ- هيئة دعاوي حقوق الملكية ب- نفقات استيراد الطاقة الكهربائية ج- نفقات الانتخابات د- احتياطي الطوارئ و- منح الشركات والهيئات العامة

كما نجد هيمنة الدولة من خلال سياستها المالية بإيراداتها المباشرة على نسبة من الناتج لمحلي الاجمالي لا تقل عن ٥٠% في معظم السنوات لكون النفط يشكل المورد الاساس للموازنة وبنسبة تزيد عن ٩٠% فضلا عن تدفقات البلاد من العملات الخارجية وبنسبة قد تزيد عن ٩٥% من التدفقات الداخلية وان النفط كما هو معلوم يشكل حوالي ثلثي الناتج المحلي الاجمالي للبلاد وعلى القائمين على وضع السياسات الاقتصادية ان يضعوا فلسفة السياسة المالية بشكل رصين وجعلها سياسة مولدة للتنمية وتوسع قاعدة الانتاج المحلي وتعظيم كفاءاتها وتقليل مستوى البطالة الفعلية التي مازالت تزيد عن ١٥% من اجمالي القوى العاملة مما يتطلب حزمة من السياسات الاقتصادية بعيدا عن اي توجهات انتقائية في تقييم بعض السياسات دون الاخرى ويشكل القطاع المالي عنصرا اساسيا من عناصر الاصلاح الاقتصادي لما له من اهمية كبيرة في تدبير وادارة الموارد الضرورية الازمة لتحقيق الاهداف التي تتبناها الخطط الاقتصادية في حصر وتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة سواء كان لأغراض الانتاج او الاستثمار او الاستهلاك [٣٠]، ومع التطور الاقتصادي وتزايد عدد السكان وتوسع مهام الدولة واجهزتها وهيئاتها وعدد موظفيها وسياستها نحو التسلح استدعى الامر بالمقابل تزايد النفقات العامة وهذا يعود الى عدة اسباب اهمها (زيادة عدد السكان ،تطور مهام الدولة، نفقات عسكرية متزايدة) لا احد ينكر ان تزايد النفقات العامة المنتجة مفيدة للاقتصاد على المدى المتوسط والبعيد بينما تزايد لنفقات غير المنتجة ضار بالاقتصاد كالنفقات العسكرية والاجور المبالغ فيها للإطارات السامية الممتصة للأموال العامة ، ناهيك عن التبذير والاختلاس للمال العام في حالات ضعف رقابة الجهات المخولة لها ذلك او حصر مهامها في تقديم التقارير ، فترشيد النفقات العامة ليس تصفية اقتصادية وحسب بقدر ما هو قرار سياسي يتطلب ارادة سياسية جادة وحازمة .[٣١]

جدول(١) النفقات العامة في العراق(النفقات التشغيلية، النفقات الاستثمارية) للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٧(مليار دينار)

السنة	النفقات التشغيلية Gc	الاهمية النسبية للنفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية Gi	الاهمية النسبية للنفقات الاستثمارية	النفقات العامة الاجماليةge	معدل نمو النفقات العامة
٢٠٠٣	١٧٨٤٣,٣	٩٨,٩	١٩٨,٣	١,٠٩٩	١٨٠٤١,٦	٣٨,٥٦-
٢٠٠٤	٢٩١٠٢,٨	٩٠,٦	٣٠١٤,٧	٩,٣٨	٣٢١١٧,٥	١,٥١٩٩
٢٠٠٥	٢١٨٠٣,٢	٨٢,٦	٤٥٧٢	١٧,٣٣	٢٦٣٧٥,٢	١٧,٨٨-
٢٠٠٦	٣٢٧٧٩,٢	٨٤,٤	٦٠٢٧,٧	١٥,٥٣	٣٨٨٠٦,٩	٤٧,١٣
٢٠٠٧	٣١٣٠٨,٢	٨٠,٢	٧٧٢٣	١٩,٧٨	٣٩٠٣١,٢	٠,٥٨
٢٠٠٨	٤٧٥٢٢,٧	٨٠	١١٨٨٠,٧	٢٠,٠٣	٥٩٤٠٣,٤	٥٢,١٩
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧,٠	٨٠,٦	١٣٠٩١	١٩,٩٣	٦٥٦٥٨	١٠,٥٣
٢٠١٠	٦٤٣٥١,٠	٧٦,٧	١٩٤٧٢	٢٣,٢٢	٨٣٨٢٣	٢٧,٦٧
٢٠١١	٦٦٥٩٦,٥	٦٨,٩	٣٠٠٦٦,٣	٣١,١٠	٩٦٦٦٢,٨	١٥,٣٢
٢٠١٢	٧٥٧٨٨,٦	٧٢,١	٢٩٣٥١	٢٧,٩١	١٠٥١٣٩,٦	٨,٧٧
٢٠١٣	٧٨٧٤٧,٠	٦٦,١	٤٠٣٨١	٣٣,٨٩	١١٩١٢٨	١٣,٣٠
٢٠١٤	٨٨٥٤٢,٨	٧٨	٢٤٩٣٠,٨	٢١,٩٧	١١٣٤٧٣,٦	٤,٧٥-
٢٠١٥	٥١٨٣٢,٨٤	٧٣,٦	١٨٥٦٤,٦٧	٢٦,٣٧	٧٠٣٩٧,٥١	٣٧,٩٦-
٢٠١٦	٥١١٧٣,٤	٧٦,٣	١٥٨٩٤	٢٣,٦٩	٦٧٠٦٧,٤	٤,٧٣-
٢٠١٧	٥٩٠٢٥,٧	٧٨,٢	١٦٤٦٤,٤	٢١,٨١	٧٥٤٩٠,١	١٢,٥٦
المتوسط		٧٢,٥٥		٢٧,٤٥		

المصدر: - من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، مجموعة نشرات احصائية لسنوات متفرقة.

نلاحظ من الجدول(١) ارتفاع اهمية النفقات التشغيلية بالنسبة للنفقات الاستثمارية طيلة فترة مدة الدراسة (٢٠٠٣- ٢٠١٧) اذ بلغ متوسط نسبة النفقات التشغيلية (٧٢,٥٥) من اجمالي النفقات العامة في حين لم تتعدى متوسط النفقات الاستثمارية نسبة (٢٧,٤٥) من النفقات العامة وذلك للظروف غير المستقرة التي يعاني منها البلد واقتصار نشاطه الاقتصادي على الريعية النفطية فيه كواردات بمقابل تعطيل اغلب المشاريع الاقتصادية الاخرى مما ساهم بشكل فاعل على تحويل دور السياسة المالية الى اداة لصرف تلك الواردات دون استثمارها بشكل امثل.

ثانياً:. مؤشرات البطالة في العراق للفترة ٢٠٠٣- ٢٠١٧

اصبح الحد من ظاهرة البطالة هدفا استراتيجيا لجميع خطط التنمية واستراتيجيات التشغيل ولكن وبالرغم من حضور مشكلة البطالة في جميع هذه الخطط والاستراتيجيات الا انه لا يوجد اي تقدم على ارض الواقع ، وتشير الاحصائيات الى ان البطالة هي الاعلى بين الخريجين اذ وصلت ما يقرب ١٧% ومن هنا نستدل على عدم فاعلية الانظمة التعليمية بسبب فشل التنسيق الحكومي بين مخرجات التعليم وبين الحاجة الفعلية لسوق العمل ،علما ان المعدل العالمي المسموح به للبطالة هو ٦% في حين ان الدول العربية يتراوح ما بين ١٤%-٢٢% والاخير هو معدل البطالة في العراق [٣٢]، لذا فان البطالة تعد من أهم المشاكل التي يعاني منها العراق وأشدها خطراً على كيانه الاقتصادي والاجتماعي هي مشكلة البطالة التي تعّد باباً رئيسياً ومعبراً خطيراً يمر منه المتسولون وربما جرتهم البطالة على الانحراف الى انتهاك الحرمات والاعتداء على أملاك الأفراد والمجتمع بطرائق غير مشروعة، كما انها تعد من المواضيع المهمة التي استشرت وتعمقت جذورها في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ واصبحت ظاهرة لا يمكن تجاهلها او تركها لآليات السوق اذ ان ارتفاع معدلاتها تمثل احد المؤشرات الدالة على تدهور الوضع الاقتصادي وان استمرارها وتزايدها يعني نمو عرض القوى العاملة بمعدل يفوق نمو الناتج المحلي الاجمالي دون ان يصاحب ذلك زيادة في الناتج القومي الحقيقي للسلع والخدمات اذ عدت مشكلة ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية تعبر بوضوح عن عجز البنى الاقتصادية وعن خلل اجتماعي على الصعيد الوطني وتمثل افة

اجتماعية خطيرة تعطل قدرات البشرية وتبدد فرص النمو والرفاه الاقتصادي ولم يحظ موضوع البطالة في العراق باهتمام الا بعد احداث ٢٠٠٣ حيث ازداد الاهتمام بها دوليا وعربيا، ويذكر أن أرقام البطالة في العراق تتباين ففي حين قدرت منظمة العمل الدولية نسبة البطالة بما بين الربع والثلث وتشير تقديرات أخرى إلى أنها تزيد على النصف سنة ٢٠٠٣ [٣٣] ، ولتوضيح معدلات البطالة للفئة العمرية ١٥ سنه فأكثر نستعين بالجدول(٢) الاتي:

جدول (٢) معدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٧)

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة (نسبة مئوية)	٢٨,١	٢٦,٨	١٨	١٧,٥	١١,٧	١٥,٣	١٥,٢	١٥	١٥,٣	١١	١٢,٣	١٢,٨	١٥,٠١	١١,١٩	١٩,٣

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي. الجهاز المركزي للإحصاء . مسح التشغيل والبطالة: لأعوام متفرقة.

الواضح من الجدول (٢) ان معدلات البطالة اخذ بالانخفاض اذ بلغت ٢٨,١% في عام ٢٠٠٣من مجموع السكان الفعال اقتصاديا وتراجعت بالأعوام اللاحقة لتصل عند ١٥,٣% عام ٢٠٠٨ وذلك لعدة اسباب منها.[٣٤]

أ- استيعاب عدد من القوى العاملة في مؤسسات القطاع العام اثر استمرار السياسة المالية بطرح درجات وظيفية شاغرة (لاسيما في الامن والدفاع) وان كانت مقيدة بغية تلافي استمرار المشكلة والترهل في ملاك القطاع العام.

ب- اعادة بناء المؤسسات الامنية اسهم في تقليص جزء من الزيادة في من القوى العاملة المعروضة.

ت- الاعتماد على العقود الوقتية في التشغيل، وخاصة للشباب الخريجين وإعادة توزيع موظفي الوزارات الملغاة.

ث- توفير فرص عمل وقتية ولساعات محدودة للحد من فقر الدخل، ومن هذه الفرص تشغيل العاطلين(حراسا او عمال تنظيف او صباغين للجسور)

الا انه ومع ذلك نلاحظ هناك فائض في القوى العاملة يعجز الاقتصاد من امتصاصها بشكل كامل وتحقيق التوازن في سوق العمل فضلا عن بعض فرص العمل المتاحة هي لا تتناسب ومؤهلات العمل . كما يعاني الاقتصاد العراقي من بطالة مقنعة بنسب كبيرة نتيجة تراجع المؤسسات او الشركات وعدم قدرتها من الوصول الى الطاقة الانتاجية التصميمية وذلك لتقادم خطوط الانتاج وعدم توفر مستلزمات العمل الاساسية في تلك المنشآت لاسيما الطاقة والمواد الاولية حيث نجد الكثير من مؤسسات القطاع العام تعمل بطاقة انتاجية اقل من ٤٠% من الطاقة التصميمية .وذلك للظروف التي مر بها العراق من حروب وحصار اقتصادي ادى الى اختلال كبير في سوق العمل وبات العراق عاجزا عن استثمار القوى العاملة فيه فضلا عن ضعف قدرته على استيعاب عمالة جديدة داخلة الى سوق العمل مما ادى الى تفاقم المشكلة لتصبح اكبر مشكلة اجتماعية واقتصادية تواجه المجتمع العراقي لتصل نسبتها الى معدلات مرتفعة [٣٥].اذ بلغت ١٩,٣% في عام ٢٠١٧ وذلك نتيجة لما ألت اليه عملية الاحتلال الامريكي وتدمير معظم مقومات الاقتصاد العراقي فقد توقف النشاط في اغلب القطاعات الاقتصادية مما فاقم من خطورة المشكلة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية في العراق، فضلاً عن السياسات الانفاقية التي اتبعتها الحكومة لمواجهة ازمة اسعار النفط خلال الاعوام ٢٠١٥-٢٠١٦ وكذلك توجيه الانفاق نحو تجهيز القوات الامنية بالمعدات والاسلحة لتحرير محافظات العراق المحتلة من قبل داعش وبالتالي تهجير اعداد كبيرة من سكان هذه المحافظات ومن ثم فقدانهم لفرص عملهم.

ثالثا:. أسباب البطالة في العراق

البطالة في العراق يمكن تصنيفها ضمن النوعين الاول والثاني اي ان هناك فائض في القوى العاملة يعجز الاقتصاد الوطني من امتصاصها بشكل كامل وتحقيق التوازن في سوق العمل ، هذا فضلا عن بعض فرص العمل المتاحة لا تتناسب مع مؤهلات القوى العاملة ، كما يعاني الاقتصاد العراقي اليوم من بطالة مقنعة بنسب كبيرة نتيجة لتراجع المؤسسات والشركات عن قدرتها في الوصول الى الطاقة الانتاجية التصميمية وذلك لتقادم خطوط الانتاج في تلك المنشآت وعدم توفر مستلزمات العمل الاساسية لاسيما الطاقة والمواد الاولية اذ نجد ان الكثير من شركات القطاع العام تعمل بطاقة انتاجية تقل عن ٤٠% من الطاقة التصميمية.

الوضع تفاقم بعد عام ٢٠٠٣ – بعد احتلال العراق– ليزيد الاحتلال من مشكلة البطالة وتصبح ظاهرة خطرة تهدد المجتمع العراقي في معظم شرائحه العمرية والطبقية والمهنية حيث طالت البطالة ليس فقط الفئات ذات التعليم المحدود بل شملت شريحة واسعة من خريجي الجامعات والدراسات العليا ويعود السبب في ذلك الى شل حركة الاقتصاد الوطني نتيجة لما دمرته الحرب للبنى التحتية وما تبعه من اعمال تخريب ونهب وسلب لكافة الممتلكات العامة الامر الذي ادى الى تدهور البنى التحتية للقطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها النفط والصناعة اذ توقفت معظم المشروعات الصناعية التي تملكها الدولة والبالغة ١٩٢ شركة عامة كبيرة وانخفاض كبير من القدرات الانتاجية النفطية نتيجة تهالك المنشآت النفطية وحاجتها الى التطوير والاصلاح فضلاً عن ما تعرض له من عمليات تخريب كبيرة ومستمرة الامر الذي جعل مواصلة النشاط الاقتصادي يواجه صعوبات كبيرة لاسيما النشاط الانتاجي السلعي منه.(٣٦)

لذا فأن التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة البطالة في العراق يساعد في وضع الحلول والمعالجات لهذه المشكلة الاقتصادية والاجتماعية وبطبيعة الحال فأن هذه المشكلة هي نتيجة حتمية لاختلال التناسب بين العرض والطلب على القوى العاملة ، وهنا سنتعرف على الاسباب العامة للبطالة في العراق وهي:.

أ– الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي

يعد الاقتصاد لعراقي اقتصادا ريعي يشكل النفط فيه اكثر من نصف ناتجه المحلي الاجمالي واكثر من ٩٠% من صادراته والمصدر الرئيس في تمويل الموازنة العامة وعلى الرغم من هذه الاهمية الا انه يستوعب فقط ٢% من قوة العمل اضافة الى ما يحصل من نمو في القطاع النفطي لا يؤثر في التنمية الاقتصادية للبلد الذي يفترض فيه نمو القطاعات الاخرى الثلاثة امثال النمو في القطاع النفطي حتى تستوعب القوى العاطلة اذ ان الاقتصادات الريعية غير مولدة لفرص العمل مما يؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة.(٣٧)

ب– عدم الموائمة بين السوق العمل ومخرجات التعليم

عدم الموائمة هذه تمثل ظاهرة خطيرة تنعكس بشكل سلبي على عملية التنمية وتؤدي الى التراجع في معدلات النمو الاقتصادي اذ يؤاخذ على التعليم العالي في العراق وجود نسبة عالية من الكليات الانسانية على حساب الكليات العلمة التي تؤهل الخريجين لوظيفة عملية انتاجية ابداعية فهناك اكثر من ٤٥٠٠ خريج كلية واكثر من ٣٠٠٠ خريج معاهد وثانوية يضافون سنوية الى صفوف البطالة اي عدم توازن معدلات التشغيل مع معدلات الزيادة من الخريجين الجدد من الكليات والمعاهد الصباحية والمسائية مما يؤدي الى زيادة معدلات البطالة.(٣٨)

ج– ضعف فاعلية او قدرة القطاع العام في توليد المزيد من فرص العمل

خاصة بعد اغلاق العديد من المشارع الصناعية والزراعية بعد عام ٢٠٠٣ فضلا عن نهب وسلب محتويات هذه المشاريع من قبل ضعاف النفوس بعد الاحتلال وعدم وجود نية صادقة لإعادة تأهيلها او توفير مستلزمات الضرورية لها من جديد.(٣٩)

د- الفساد الاداري المالي والاداري

حل العراق ثالثا بعد (منيمار والصومال) في الترتيب العالمي لتقرير منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠٠٧ في الفساد الاداري والمالي ولا غرابة في ذلك فالفساد الاداري والمالي مستشري في جميع مفاصل الدولة مما يؤثر في اتساع فجوة البطالة فالتعيين يتم ليس على اساس الكفاءة والشهادة وانما على اساس المحسوبية والمحاصصة في جميع الوزارات مما يجعل المستحقين فعلا للعمل في المنصب او الوظيفة المعينة بعيدين عنها، فضلا عن تعطيل البرامج الاستثمارية من خلال فساد بعض القائمين عليها وفساد المقاولين وتشغيل الاحداث بدلا من الشباب العاطلين عن العمل نتيجة للأجور المتدنية للأحداث.(٤٠)

هـ - الحالة الامنية .

تتسع ظاهرة البطالة في المناطق الساخنة بصورة خاصة مما يعرقل اية مشاريع تنموية او خدمية تستقطب العاطلين عن العمل اذ اصبح التدهور الامني قيدا يكبل القطاع الخاص المحلي والاجنبي وعائقا امام الاستثمار الاجنبي المباشر على الرغم من محاولات الحكومة في خلق البيئة الجاذبة للاستثمار من خلال اصدار التشريعات اللازمة للبيئة ، وهناك بعض القرارات التي اتخذتها سلطات التحالف فاقمت من مشكلة البطالة وهذه القرارات تمثلت بالاتي:.

هـ ١ - حل الجيش العراقي الذي كان يستوعب ٤٠٠ الف شخص متطوع اضافة الى ١٥٠ الف جندي مكلف يستوعبهم الجيش لمدة سنتين او اكثر مما يؤخر هذه الفئة سنويا من الدخول الى سوق العمل للمدة التي يخدمها في الجيش.

هـ٢- حل المؤسسات الامنية الاخرى: ومؤسسات مدنية كوزارة الاعلام وهيئاتها التي كانت توظف اعداد كبيرة.

هـ ٣- حل هيئة التصنيع العسكري وتسريح اعداد من منتسبيها دون ايجاد البديل لاستيعاب هذه القوى العاملة التي معظمها قوى عاملة شابة.(٤١)

و- عدم توازن معدلات التشغيل مع زيادة السكان :

فكلما بقيت معدلات التشغيل على حالها ازدادت الفجوة والهوة بين المعدلين وهذا معناه زيادة معدلات البطالة حيث ان الطلب على العمل يرتبط بالمستوى الكلي لمعدلات النمو الاقتصادي.(٤٢)

ر- ضعف اقدام القطاع الخاص على الاستثمار في الاقتصاد العراقي الا في مجالات محدودة معظمها تجارية او خدمية اذ لا توجد لديه خطة واضحة لاستخدام واستغلال قوة العمل على الامد الطويل اذ ان النشاط الخاص يهدف الى الربح السريع والذي انعكس على عدم كفاءته ومنافسته للقطاع الخاص في الاقتصادات العربية والعالمية .

ي- الافتقار لاستراتيجية اقتصادية واجتماعية واضحة المعالم في ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل وزيادة عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر.(٤٣)

رابعاً: مقترحات لحل مشكلة البطالة مستمدة من الاقتصاد العراقي

١- توجيه النسبة الكبرى من التخصيصات الاستثمارية لدعم القطاعات السلعية الاساسية وبخاصة في الزراعة والصناعة ومشروعات البنى التحتية والكهرباء والمياه وذلك كخطوة لتوفير فرص عمل للعاطلين.

٢- تبني استراتيجية (مثلى) تتسم بالشمولية للبناء الاقتصادي غايتها تنويع مصادر الدخل القومي وتحقيق الاستفادة القصوى لما يملكه العراق من ثروة نفطية.(٤٤)

٣- وضع خطة متكاملة لتنمية وتطوير الصناعات الثانوية وتخصيص موارد مالية كافيه للنهوض بها بغية تهيئتها لاستيعاب العديد من الايدي العاملة العاطلة عن العمل.

٤- ضرورة مساهمة القطاع الخاص في ايجاد فرص العمل المناسبة عن طريق هيمنة الظروف المناسبة للنشاط الاستثماري في القطاع الخاص وجذب رؤوس الاموال والتقنيات التي تساعد على توسع فرص العمل.(٤٥)

٥- تحسين المناخ الاستثماري لتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية لخلق فرص عمل للخريجين وحسب مؤهلاتهم العلمية.

٦- الاهتمام بالتعليم المهني والتقني بما يعزز مهارات الخريجين ويلبي احتياجات سوق العمل.

٧- التنسيق بين وزارات التعليم العالي والتربية والتخطيط والشؤون الاجتماعية والمالية بخصوص خلق توازن بين مخرجات التعليم العراقي ومتطلبات سوق العمل.[٤٦]

خامساً: توصيف النموذج

اعتمدت الباحثة في النموذج القياسي على توصيف نصف اللوغاريتم للأنفاق العام كمتغير مستقل ومعدلات البطالة كمتغير تابع.

١- المتغير المستقل

الانفاق العام والذي رمزنا له بالرمز (G) وهو عبارة عن المصاريف التي تتحملها الحكومة خلال ممارستها لأداره الدولة للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٧).

٢- المتغير التابع

معدلات البطالة والتي رمزنا لها بالرمز (U) وانسجاما مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد على وجود علاقة عكسية بين انفاق الحكومي ومعدلات البطالة ولمعرفة هذه العلاقة تم استخدام طريقة(OLS) وبواسطة استخدام برنامج (Eviews9) وبصيغة نصف اللوغاريتم للوصول الى نتائج دقيقة .

- **مصادر البيانات**

تم اعتماد بيانات وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء والتعاون الانمائي للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٧) لتقدير نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين الانفاق العام ومعدلات البطالة في العراق وكما مبين في الجدول ادناه:

الجدول(٣) الانفاق العام والبطالة للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

السنة	G	UN
٢٠٠٣	١٨٠٤١,٦	٢٨,١
٢٠٠٤	٣٢١١٧,٥	٢٦,٨
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥,٢	١٨
٢٠٠٦	٣٨٨٠٦,٩	١٧,٥
٢٠٠٧	٣٩٠٣١,٢	١١,٧
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣,٤	١٥,٣
٢٠٠٩	٦٥٦٥٨	١٥,٢
٢٠١٠	٨٣٨٢٣	١٥
٢٠١١	٩٦٦٦٢,٨	١٥,٣
٢٠١٢	١٠٥١٣٩,٦	١١
٢٠١٣	١١٩١٢٨	١٢,٣
٢٠١٤	١١٣٤٧٣,٦	١٢,٨
٢٠١٥	٧٠٣٩٧,٥١	١٥,٠١
٢٠١٦	٦٧٠٦٧,٤	١١,١٩
٢٠١٧	٧٥٤٩٠,١	١٩,٣

- المصدر: - من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي. المديرية العامة للإحصاء والابحاث. مجموعة نشرات احصائية لسنوات متفرقة ، و وزارة التخطيط والتعاون الانمائي. الجهاز المركزي للإحصاء . مسح التشغيل والبطالة: لأعوام متفرقة.

سادساً :. تقدير النموذج

بعد توصيف المتغير المستقل والمتغير التابع تم تقدير معادلة الانحدار للعلاقة بين المتغيرين وكالاتي:

U=f(Ln G).....(1)

حيث ان:

U= معدل البطالة (متغير تابع)

G= الانفاق العام (متغير مستقل)

واخذ النموذج التقدير نصف اللوغاريتم الاتي:

U=58.57−3.90 Ln G.....(2)

t* =5.88 (−4.26)

R2=0.58

F*=18.19

DW=2.28

سابعاً:. تفسير نتائج للنموذج

أ- اختبار(t) :فان النموذج معنوي حسب اختبار (t) ذلك كون قيمة (p value) اقل من مستوى المعنوية ٥% (٠,٠٠٠١%) و(٠,٠٠٠٩%) .

ب- القوة التفسيرية ل (R2) : تشير القوة التفسيرية او معامل الارتباط R2 الى ان الانفاق العام يؤثر في معدل البطالة في العراق بنسبة ٥٨% والباقي ٤٢% يعود لجملة من العوامل لم تتناولها الباحثة في النموذج.

ت- اختبار (f): فان النموذج معنوي ايضا حسب اختبار المعنوية الاجمالية (f) وذلك كون قيمة f المحسوبة البالغة(١٨,١٩)اكبر من قيمتها الجدولية ذلك كون قيمة (p value) اقل من مستوى المعنوية ٥% اي (٠,٠٠٠٩٢٠).

ث- اختبار DW:. لا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي ذلك كون قيمة DW المحسوبة مرتفعة اذ تساوي(٢,٢٨) بعد المقارنة مع قيمتها الجدولية التي تساوي(١,٣٧) .

ج- الميول الحدية : يتضح من النموذج المقدر ان ارتفاع الانفاق العام بنسبة ١% من المحتمل ان يخفض معدل البطالة بنسبة (٣,٩٠) – مع ثبات العوامل الاخرى– لم نتناولها بالنموذج.

ومن خلال التفسير اعلاه يتبين مدى قوة العلاقة بين المتغير المستقل(الانفاق العام) والمتغير التابع(معدل البطالة) وهذا ينسجم مع النظرية الاقتصادية التي اثبتت قوة العلاقة العكسية بينهم ، ويرجع ذلك لأهمية تدخل الدولة في تحريك عجلة التنمية وبالتالي استقطاب اكبر عدد ممكن من القوى العاملة . الا انه ولكون طبيعة الاقتصاد الريعية تسببت بضعف استقطاب العمالة بسبب طبيعته الفنية والخصائص التقنية له المتمثلة في اعتماد ايدي عاملة ماهرة وذات مستوى تقني عالي مما يعني ضمنا وجوب زيادة الانفاق العام الاستثماري لتحريك عجلة الاقتصاد العراقي وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

١- يوجد العديد من العراقيل التي حدت من قدرة الانفاق العام في مجال الاصلاح الاجتماعي او الاقتصادي لاسيما بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣ ومنها مكافحة الارهاب وبناء القوات الامنية والتسليح العسكري وترهل ملاك القطاع العام لأنها قللت من وزن وفاعلية ادوات السياسة المالية .

٢- سوء ادارة اموال الدولة والادوات المالية وفشل السياسة المالية في تحقيق الاهداف الاجتماعية المرجوة خاصة بعد عام ٢٠٠٣ بسبب تجاهل تطبيق خطط واستراتيجيات اعدتها بعض الادارات المختصة بالتعاون مع المؤسسات الدولية على الرغم من توجه السياسة المالية الضعيف للتخفيف من حدة الاشكالات الناتجة عن البطالة عن طريق ضخ المزيد من النفقات التشغيلية ذات البعد الاجتماعي والمتمثلة بالتعويضات والمنافع الاجتماعية .

٣- اوضح النموذج القياسي وحسب النظرية الاقتصادية وجود علاقة عكسية قوية بين الانفاق العام ومعدلات البطالة ، اذ يتضح من النموذج المقدر ان ارتفاع الانفاق العام بنسبة(١%) من المحتمل ان يخفض البطالة بنسبة (٣،٩٠) مع ثبات العوامل الاخرى. وهذا يثبت فرضية البحث.

٤- على الرغم من قوة العلاقة بين المتغيرين (الانفاق العام والبطالة) الا انه نظرا لريعية الاقتصاد العراقي فقد ادى ذلك الى ضعف استقطاب العمالة بسبب طبيعة العمل الفنية والخصائص التقنية التي تطلبها هذا النشاط ، اذ تشير القوة التفسيرية لمعامل الارتباط R2 الى ان الانفاق العام يؤثر في البطالة بنسبة ٥٨% والباقي ٤٢% يعود لجملة من العوامل لم يتناولها البحث في النموذج.

٥- لا يعاني النموذج من الارتباط الذاتي التسلسلي ذلك كون قيمة DW مرتفعة اذ تساوي (٢،٢٨).

٦- ارتفاع اهمية الانفاق الاستهلاكي اذ بلغ (٥٩٠٢٥,٧) بالنسبة الى الانفاق الاستثماري الذي بلغ (١٦٤٦٤,٤) مليار دينار في عام ٢٠١٧.

٧- يعاني العراق من بطالة مقنعة بنسبة كبيرة نتيجة تراجع المؤسسات والشركات وعدم قدرتها على توفير مستلزمات العمل الاساسية ، علما ان معدل البطالة المسموح به عالميا هو ٦% في حين وصل الى ٢٢% في العراق وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية نسبة البطالة في العراق بما بين الربع والثلث وتشير تقديرات اخرى الى انها تزيد على النصف.

٨- توقف النشاط الاقتصادي في اغلب القطاعات الاقتصادية فاقم خطورة مشكلة البطالة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية في العراق

ثانيا: التوصيات

١- توجيه الانفاق الى القطاعات الاكثر كفاءة والتي تلعب دور بارز في خلق فرص عمل مثل الانشاءات والقطاع الصناعي والزراعي.

٢- اعتماد سياسة مالية تعتمد على تحفيز الطلب على العمالة من قبل القطاع الخاص وعدم الاعتماد كليا على القطاع العام في التوظيف.

٣- انتهاج سياسة مالية محفزة للتنمية والتوجه نحو سياسة رشيدة لإدارة النفقات العامة، ويتطلب هذا انتهاج سياسة انفاقية محفزة للنمو.

٤- منح الحوافز للمشاريع الاستثمارية كثيفة العمل اي التي لديها مرونة في استيعاب اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل.

٥- العمل بشكل فاعل على تنويع مصادر الايرادات وعدم الاقتصار على القطاع النفطي في تمويل الميزانية العامة وذلك بالعمل على تبني استراتيجية مثلى تتسم بالشمولية للبناء الاقتصادي.

٦- تشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية لتساهم بجزء كبير في استقطاب العمالة بكل انواعها في العراق ذلك عن طريق تهيئة الظروف الجاذبة لراس المال الاستثماري.

٧- ضرورة ترشيد الانفاق العام اذ لابد ان تكون السياسة الانفاق العام متوازنة بشقيها الاستهلاكي والاستثماري ونظرا لنتائج البحث لابد من زيادة الانفاق الاستثماري بنسبة اكبر من الانفاق الاستهلاكي وذلك للوصول الى الهدف المنشود من بحثنا وهو تخفيض معدل البطالة في العراق الى مستوى ادنى قدر الامكان .

٨- العمل على تنشيط المؤسسات القائمة وزيادة انتاجيتها للقضاء على البطالة المقنعة التي تمتلئ بها اغلب الدوائر والمؤسسات الحكومية.

٩- تهيئة فرص عمل للشباب واشراكهم بالعملية التنموية عن طريق فتح قنوات خاصة للتدريب والتأهيل وصقل للمهارات ليتناسب مع طبيعة العمل المتوفر غالبا وان كان في القطاع النفطي والاستغناء عن العمالة الاجنبية الحالية فيه.

المصادر:.

١- ابراهيم محمد حسين ، اتجاهات الانفاق الحكومي ومحدداته لدول عربية مختارة ، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل،٢٠٠٦ ،ص١٤.

٢- داوود عبد الجبار احمد ، دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الانسانية – الاستثمار في التعليم الجامعي نموذجا مختارا– حالة دراسية العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٧، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ٢٠٠٢، ص٢٢٤.

٣- علي لطفي ، المالية العامة ، دراسة تحليلية ، ص١٨٢.

٤- عادل فليح العلي ،المالية العامة والتشريع المالي ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ،الموصل ٢٠٠٢، ص٣٦-٣٧.

٥- طاهر الجنابي ، علم المالية والتشريع المالي ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ١٩٩٩، ص١٩.

٦- يحيى قاسم علي سهل ، السهل في المالية العامة والتشريع الضريبي اليمني ، المكتبة الوطنية. ، عدن ٢٠٠٠ ، ص٢٤.

٧- OECD-The social Expenditure database; An interpretive Guide sock 1980-2003,work paper,2007,p21.

٨- محمد عبد صالح الدليمي، الطلب الكلي وعلاقته بالسياسة المالية في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية، العراق ٢٠٠٤، ص١٣.

٩- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ٢٠٠٣، ص٤٣.

١٠- Antonio Spilim bergo, Et Al .Fiscal policy for the crisis, IMF,2008,p5.

١١- Parlini R ,Etcher nova- fiscal policy effectiveness lessons of the Great Recession ,work paper,2011,p15.

١٢- رفعت المحجوب ، المالية العامة ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي،١٩٩٠، ص١٢٩.

١٣- محمد عمر ابو دوح ، ترشيد الانفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية ، ٢٠٠٦، ص٤٦

١٤- Campbell R ,McConnell ,Stanley L , Brue .Macroeconomics Principles ,Problems and Policies,2003,p215.

١٥- Campbell R ,McConnell ,Stanley L ,Brue, Same source,p217.

١٦- عادل العلي ،المالية العامة والقانون المالي والضريبي،ج١، ط٢، مكتبة الجامعة ، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن ، ٢٠١١،ص٨٨.

١٧- ريتشارد موسجريف ، بيجي موسجريف ، تعريب ومراجعة محمد حمدي السباخي ، كمال سلمان العاني، المالية العامة في النظرية والتطبيق ، دار المريخ للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية،١٩٩٢، ص٣٤.

١٨- جيمس جوارتيني ورتشارد ستروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والاختيار الخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن و عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر بالرياض، ١٩٨٨.

١٩- رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي، ج ١ ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٨.

٢٠- حنان عبد الخضر، ايمان عبد الكاظم ، فرحان محمد هاشم، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ٢٠١٠.

٢١- احمد عمر الراوي، البطالة في العراق الواقع وتحديات المعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثامنة والعشرون ٢٠١٠. ص غير مذكورة

٢٢- مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٤، ص٣٢٧-٣٣٠.

٢٣- عبد الجبار عبود الحلفي ،الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات، مطبعة البينة، بغداد ٢٠٠٨، ص٨٠.

٢٤- حسين عباس حسين الشمري . عبد الجاسم عباس على الله. تحليل اثر النمو الاقتصادي في تغيير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١١،مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد ١٦،العدد٣، لسنة ٢٠١٤، ص١٣.

٢٥- عامر عبد الامير شاكر ، اساليب مواجهة البطالة في ظل تحديات الوضع الراهن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد التاسع عشر ٢٠٠٩، ص٧٢.

٢٦- بشير بهار لاميوس، اتجاهات جديدة من علم الاجتماع ، ترجمة احسان محمد عبد الحسن ، عبد المنعم الحسني، بيت الحكمة ١٩٩٧، ص٩٠.

٢٧- عبد الهادي النجار ، اقتصاديات النشاط الحكومي، ط٢، مطبوعات جامعة الكويت ،١٩٨٢، ص٤٢٣.

٢٨- احمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ١٩٨٩، ص٤٨.

٢٩- احمد حسين الهيتي ، واخرون ، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧ الاسباب والاثار ودور السياسة المالية في معالجته، ص١٢، بحث منشور على شبكة الانترنيت.

٣٠- غادة صالح، اقتصاديات الفنادق، ط٢ ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الاسكندرية، ٢٠١١، ص١-٧.

٣١- ونادي رشيد، الية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد ٩، جامعة بليدة، ٢٠١١، ص١١٣.

٣٢- كاظم شمخي ، تحديات البطالة والتشغيل الناقص في العراق ، ورقة عمل مقدمة الى بيت دار الحكمة بندوته المسومة(البطالة والتشغيل في العراق التحديات والمعالجات) بغداد ٢٠١٨/٩/٢٧.

٣٣- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح التشغيل والبطالة، الفصل الثاني، ٢٠٠٨، ص٦.

٣٤- عقيل حميد جبار الحلو ، الاستثمار بالموارد وعلاقته بالتشغيل والبطالة في البلدان النامية (دراسة حالة العراق) اطروحة دكتوراه . الجامعة المستنصرية، العراق ٢٠٠٨ ،ص٨.

٣٥- احمد عمر الراوي، مصدر سابق، ص غير مذكورة.

٣٦- حسين عباس حسين الشمري ،مصدر سابق، ص١٠

٣٧- ندوة هلال جودة، رجاء عبد الله عيسى ،العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد (١٢)العدد(٣)لسنة ٢٠١٠، ص٧٢.

٣٨- عبد الجبار عبود الحلفي مصدر سابق ، ص٨٦.

٣٩- فلاح ثويني ،التشغيل والبطالة في خطط التنمية الوطنية ، ندوة علمية، دار الحكمة ، ٢٠١٨/٩/٢٧. ص غير مذكورة

٤٠- عامر عبد الامير شاكر ، اساليب مواجهة البطالة في ظل تحديات اصلاح الاقتصاد العراقي ، المؤتمر العلمي الاول للفترة ١٥-١٦ نيسان ،كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت، ص٥.

٤١- محمد ناصر اسماعيل ناصر، واخرون ، واقع التشغيل والبطالة في العراق (١٩٧٧-٢٠٠٤)، مجلة الثقلين، بغداد هيئة التعليم التقني المجلد (٢١) ، العدد(٦) ، ٢٠٠٨ ، ص١٠٠

٤٢- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، التقرير الاقتصادي العراقي لعام ٢٠٠٦، دائرة التخطيط الاقتصادي ٢٠٠٦ ، ص٣٨

٤٣- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، ٢٠٠٩، ص٨.

٤٤- عبد الرحمن نجم المشهداني ، ظاهرة البطالة في العراق والحلول المقترحة لها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، العدد ١١ السنة الرابعة، ٢٠٠٦، ص٨٥.

٤٥- فلاح ثويني ، مصدر سابق، ص غير مذكورة

٤٦- باسم عبد الهادي، البطلة في الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، العدد ١١ السنة الرابعة، ٢٠٠٦، ص٩٩.

الملحق القياسي

Dependent Variable: U
Method: Least Squares
Date: 11/13/19 Time: 11:22
Sample: 2003 2017
Included observations: 15

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	5.886359	9.951736	58.57949	C
0.0009	-4.265654	0.914438	-3.900677	IG

16.30000	Mean dependent var	0.583277	R-squared
5.161646	S.D. dependent var	0.551222	Adjusted R-squared
5.442727	Akaike info criterion	3.457834	S.E. of regression
5.537134	Schwarz criterion	155.4360	Sum squared resid
5.441722	Hannan-Quinn criter.	-38.82046	Log likelihood
2.283626	Durbin-Watson stat	18.19581	F-statistic
		0.000920	Prob(F-statistic)